

دراسة على 467 رائد أعمال تحدّد مفاتيح النجاح المالي المستدام

الذكاء الاصطناعي يعزّز استدامة الشركات الناشئة الكويتية

■ المهارات الرقمية والخطوات الاستباقية تتفوق على النظريات المالية التقليدية

■ الذكاء الاصطناعي يرفع الكفاءة المالية ويخفّض الاعتماد على التوجيه التقليدي

■ الدراسة تدعو إلى تحديث برامج التمويل والتدريب لدعم الاقتصاد الكويتي المستقبلي

كشفت دراسة حديثة، أجراها فريق من الباحثين، يضم د. أحمد راشد الصبر من الجامعة الأمريكية في الكويت، ود. مريم علي الصباح من جامعة عبدالله السالم، ود. فيصل الرشيد من الجامعة الأمريكية في الكويت، أن الأساليب التقليدية للتعبئة في القاعات تكون كافية لاستدامة الشركات الناشئة الحديثة. وبدلاً من ذلك، تبرز المهارات المالية الرقمية التطبيقية والنهج الاستباقي في إدارة التدفقات النقدية، مدعومة بقوة الذكاء الاصطناعي (AI)، كالمحركات الحقيقية، التي تقود نجاح رواد الأعمال على المدى الطويل في الكويت. وقد شملت الدراسة، التي نُشرت في سياق أكاديمي بارز، وحملت عنوان «هل يعيد تبني الذكاء الاصطناعي تشكيل الثقافة المالية؟ أدلة من رواد الأعمال الكويتيين الممولين»، استطلاع آراء 467 من أصحاب الأعمال المحليين الحاصلين على تمويل وباستخدام نماذج إحصائية متطورة، رسم الباحثون خريطة دقيقة للميزات، التي تجعل رائد الأعمال مؤهلاً مالياً للاستمرار والنمو، وكيف تعيد التقنيات الناشئة تشكيل مشهد الشركات بالكامل.

الثقافة المالية الواقعية
تؤكد الدراسة أن الثقافة المالية



أحمد الصبر

العامة هي أقوى مؤثر على تحقيق الشركة الناشئة للآداء المستدام لرواد الأعمال. ومع ذلك، فإن الكشف الأكثر إثارة في الدراسة هو ما يبني تلك الثقافة المالية في المقام الأول. ففي الوقت الذي تركز فيه كليات إدارة الأعمال بشكل مكثف على النظريات المالية المجردة وفهم البيات السوق المعقدة، أظهرت بيانات الباحثين أن هذه العوامل لم يكن لها أي تأثير مباشر ملموس إحصائياً على الثقافة المالية اليومية لرائد الأعمال. وبدلاً من ذلك، برز عاملان بشريان محددان كعناصر أساسية للنجاح: 1. المهارات المالية الرقمية: القدرة العملية على استخدام منصات الخدمات المصرفية الرقمية، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، والبرامج المالية بثقة. وقد تم



مريم الصباح

تحديد ذلك باعتباره أقوى محرك بشري منفرد للقدرة المالية. 2. الاستباقية في الإدارة المالية: العادة السلوكية المتمثلة في وضع الميزانيات بنشاط، وتتبع النفقات باستمرار، وإجراء تعديلات سريعة بدلاً من اتخاذ دور سلبي أو متفرج.

مفاجأة الذكاء الاصطناعي
يستكشف الجانب الأكثر ابتكاراً في هذا البحث كيف يؤثر تبني الذكاء الاصطناعي في أداء الأعمال البشري. واكتشف الباحثون أن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر فقط على تسريع المهام المكتبية والإدارية، بل يعمل كقوة ديناميكية تحول كيفية عمل المهارات الحالية لرائد الأعمال، وذلك من خلال ظاهرتين متميزتين: 1 - تأثير التكامل (تعزيز المهارات



فيصل الرشيد

التقنية): وجدت الدراسة تفاعلاً إيجابياً قوياً بين تبني الذكاء الاصطناعي والمهارات الرقمية. فعندما يكون صاحب العمل بارعاً بالفعل في استخدام التكنولوجيا، فإن دمج أدوات الذكاء الاصطناعي يعمل كمضاعف هائل للقوة، مما يرفع بشكل كبير من مستوى ثقافته المالية الأساسية وحكته الاستراتيجية. 2 - تأثير البديل (تغيير دور الموجهين البشريين): على العكس من ذلك، كشفت البيانات عن تفاعل سلبي ملحوظ بين تبني الذكاء الاصطناعي والتأثير التقليدي للدوائر الاجتماعية، أو الموجهين، أو شبكات الزملاء. فكلما اعتمدت الشركة الناشئة بشكل متزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي المؤتمتة والتمنّب بالبيانات الخوارزمية، انخفض اعتماد المؤسس على

النصائح غير الرسمية أو الشبكات البشرية بشكل حاد. وفي الأساس، يتولى الذكاء الاصطناعي القائم على البيانات دور التوجيه، الذي كان يلعبه الزملاء في قطاع العمل تاريخياً.

مستقبل الاقتصاد
في الوقت الذي تسعى فيه الكويت بقوة نحو التنويع الاقتصادي، بعيداً عن الاعتماد على النفط، يتم توجيه أموال حكومية ومؤسسية ضخمة باستمرار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية (SMEs). وتوفر نتائج الباحثين خريطة طريق حاسمة ومدعومة بالبيانات لصناع السياسات، والجهات الحكومية الممولة، وحاضنات الأعمال، التي تسعى إلى تحقيق أعلى عائد ممكن من هذه الاستثمارات. ولضمان استمرار المشاريع الصغيرة بعد مراحل إطلاقها الأولية، تشير الدراسة إلى أن أطر دعم رواد الأعمال وبرامج التدريب المستقبلي يجب أن تتجاوز الرياضيات المدرسية التقليدية. وللتماشى مع السوق العالمي السريع التطور، ينبغي أن يركز التدريب المؤسسي بشكل مباشر نحو مجموعات المهارات العملية والتطبيقية: إتقان التقنيات المالية الرقمية التطبيقية، وتعزيز الاستباقية المالية القوية، وتنفيذ دمج برمجيات الذكاء الاصطناعي بسلاسة في العمليات اليومية.

«العمومية» تفرّ تحديث المادة 14 من النظام الأساسي

«بيوت» تعدّل تشكيل مجلس الإدارة إلى 5 أعضاء

عقدت شركة بيوت القابضة الجمعية العمومية غير العادية، بنسبة حضور بلغت 83.538%، حيث تمت مناقشة التعديل المقترح على المادة 14 من النظام الأساسي للشركة.

وتمثل التعديل في أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلفاً من خمسة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، على أن يكون 20% من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل مستقلين، وبما لا يزيد على نصف أعضاء المجلس.

كما تضمن التعديل أيضاً أنه «يجوز لكل مساهم، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين، الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة، الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثله في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا في ما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة، وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة، وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك بعد موافقة الجهات المختصة»، وقد وافقت الجمعية على التعديلات المقترحة.

وأكدت الشركة أن التعديل يأتي في إطار الامتثال لمعايير الحوكمة ورفع كفاءة اتخاذ القرار، وتجنب احتمالات تعادل الأصوات عند التصويت على القرارات أيضاً، وهي خطوة مدروسة تأتي في سياق عمليات إعادة الهيكلة الهادفة، التي تصب في مصلحة الشركة بالدرجة الأولى.

وتخو «بيوت القابضة» بثبات نحو اتخاذ كل ما يحقق الأهداف المرجوة، بنعظيم النتائج وتنمية حقوق المساهمين وتحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة على أرض الواقع، عبر تقديم أفضل أداء للمساهمين، وكذلك مواصلة اقتناص الفرص والتوسع المدروس في الأسواق أو القطاعات.

قانونيون أكدوا الحاجة إلى تطوير التشريعات وتعزيز الوعي بأهمية المبادرة لتسوية الأوضاع بما يحفظ حقوق الورثة

«الحسبة»: «العقارات الموروثة» باتت تحت المجهر

ألا يتحول إلى أصل معطل بسبب الخلاف العائلي، فكلما انتقل الورثة مبكراً من العاطفة وحدها إلى الحوكمة، ومن المشافهة إلى الاتفاق المكتوب، ومن النزاع إلى التقييم المحايد، أمكن الحفاظ على قيمة العقار وصلة الرحم في الوقت ذاته.

نقاش مهني

من جانبه، أكد المحامي عبدالرحمن الطاحوس أن التقرير فتح ملفاً مهماً وحساساً في واقعنا تعامل جذور المشكلة، إذ لم تقتصر على معالجة النزاع بعد وقوعه، بل ركزت على الوقاية من خلال دور المورث في التنظيم المسبق، واعتماد الحوكمة، والتقييم المهني، ووضع آليات واضحة لاتخاذ القرار، كما أن مفاوضات مثل تأسيس شركة لإدارة العقارات، وفصل الإدارة عن الملكية، وشراء حصص الراغبين في التنازل، تعد حلولاً قابلة للتطبيق قانونياً وعملياً متى ما صيغت وفق الأطر القانونية السليمة وبنفاق الورثة، ومع ذلك، يظل نجاحها مرهوناً بوجود وعي قانوني وتعاون بين الورثة، والاستعانة بمختصين في الجوانب القانونية بمقتضى الحال، وتحدد الطاحوس على أهمية تطوير الإطار التشريعي بما يسمح بتبسيط إجراءات قسمة العقارات الموروثة، وتعزيز اللجوء إلى الوساطة والتوفيق قبل رفع الدعاوى القضائية، مبيّناً أن استحداث تنظيم قانوني للشركات العائلية المالكة للعقارات الموروثة، ووضع ضوابط واضحة لإدارة الملكية المشتركة واتخاذ القرارات بالأغلبية في بعض المسائل، من شأنه تقليل النزاعات، وذكر الطاحوس أن رقمنة إجراءات التركات، وإنشاء سجل موحد يوضح حقوق الورثة والتصرفات المتعلقة بالعقار، سيسهم في تسريع الإجراءات، وحماية الحقوق، والحد من تجديد الأصول العقارية ذات الأثر الاقتصادي.



عبدالرحمن الطاحوس:
رقمنة إجراءات التركات تحد من تجميد الأصول العقارية ذات الأثر الاقتصادي



عبدالله البكر:
العقار الموروث ينبغي ألا يتحول إلى أصل معطل بسبب الخلاف العائلي



د. بشاير الغانم:
ضرورة تحديد سقف زمني لفصل في دعاوى فرز وتجنب بيع العقارات



عبدالعزیز المرزوق:
لإفراد دائرة قضائية متخصصة لمنازعات التركات والقسمة تختص أمد التقاضي

حتلي تقرير شركة الحسبة العقارية، حول مشاكل العقارات الموروثة في الكويت، الذي يعد أحد أكثر الملفات العقارية والقانونية حساسية وتشعباً بتفاعل واسع، بعدما وضع قضية طالما أزهقت الورثة وجعّت جزءاً مهماً من الثروة العقارية تحت مجهر النقاش العام. وتفاعل نخبة من المحامين والمختصين، مع فتح «الحسبة» لل ملف الشائك، وأشادوا في تعقيبات متفرقة بدقة تشخيص التقرير لجذور الأزمة، واعتبروه خطوة مهمة في نقل الملف من نطاق الخلافات العائلية إلى إطار قانوني ومؤسسي أوسع. وذكر أن «الحسبة» لم تقتصر في تقريرها على رصد أزمة قائمة، بل نجحت في إطلاق حوار قانوني متخصص حول مستقبل إدارة العقارات الموروثة، وكيفية حماية حقوق الورثة، والحد من تجميد الأصول، وتعزيز استقرار السوق العقاري في الكويت.

خلل بنيوي

بداية، قال الشريك والمستشار القانوني في مجموعة أسبان القانونية، المحامي عبدالعزيز المرزوق، إن التقرير شخّص خللاً بنيوياً قوامه غياب التدبير المسبق من المورث وانعدام الأطر المنظمة للملكية المشتركة، ونقل المسألة من حيز النزاع العائلي إلى حيز الحوكمة المؤسسية. وأكد المرزوق أن حلول «الحسبة» قديمة في توجيهها، مؤسّسة في جُلّها على أدوات قانونية قائمة، غير أنها محفوفة بتحفظات جوهرية تحدّ من إطلاقها، لافتاً إلى أن إيداع العقار في شركة مساهمة مقلّعة، وإن يكن من أنجع الأدوات التنظيمية لما يحققه من فصل للذمة المالية وشخصية اعتبارية مستقلة، يفترض توافر خمسة مؤسسين على الأقل وتوقيع الحصص العينية وفق أحكام قانون الشركات، وقد يضيق بذلك من قلّ عددهم من الورثة، فتكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة أوفق حالاً من غيرها، والادق قانوناً أن نقل العقار بجملة إلى ذمة الشركة هو من أعمال التصرف التي يتوقّف انعقادها على إجماع الشركاء في المال الشائع، وهو الإجماع الذي ينشُد التقرير علاج غيابه، كذلك لا يسوغ النزول باشتراط الإجماع في بيع المال الشائع إلى مجرد الأغلبية بمحض اتفاق الورثة. إذ تظل أعمال التصرف على خلاف أعمال الإدارة المعتادة، فالحلل ناعمة، قابلة للإعمال في حدودها، لكنها ليست ذاتية النفاذ.

ودعا المرزوق إلى استحداث جملة من الأدوات

التعاون بين الورثة لاستخراج وثيقة عقار مستحدثة للعقار، ووجود قاصر ما يتطلب اختصاص الهيئة العامة لشؤون القصر، ووقف إجراءات حصر التركة بسبب نزاعات تعديل حصر الإرث والقسم الشرعي، والخلاف على الوصية الواجبة، وتوزيع الربع في حال أن العقار يدر دخلاً. ودعت الغانم إلى استحداث وظيفة مقيم عقاري لدى إدارة التسجيل العقاري لتقييم العقارات الموروثة للحد من خلافات الورثة حول قيمتها في حالات البيع والتنازل، لأن التقييم الحقيقي والمعتدل لهذه العقارات يحسم أغلب نقاط الخلاف بين الورثة. وأكدت على ضرورة تحديد سقف زمني للفصل في دعاوى فرز وتجنب وبيع العقارات وذلك باختصار الإجراءات والمواعيد واعتماد التقييم المعتمد لهذه العقارات كأساس للبيع، وإلزام الوارث المقيم بالعقار الموروث بإخلائه مقابل تعويض عادل حتى يتمكن الورثة من بيع العقار ووضع آلية مناسبة تكفل للقاصر سكناً مناسباً إذا كان مقيم بالعقار الموروث، مبيّنة أن مصلحة باقي الورثة تقتضي بيع العقار كتخصيص جزء من حصيلة البيع لإيجار مسكن يقيم فيه القاصر حتى سن البلوغ.

جوهر المشكلة

بدوره، قال المحامي المتخصص في منازعات العقارات والتركات، عبدالله البكر، إن التقرير أصاب في تشخيص جوهر المشكلة فالنزاع لا يبدأ من نقص النصوص القانونية، وإنما من انتقال الملكية إلى حالة شيع غير مُدارة. وذكر أن الحل الأكثر استدامة في التركات العقارية الكبيرة، هو الانتقال من الملكية العائلية غير المنظمة إلى الحوكمة القانونية، فإدراج العقارات المسموح بها في شركة مساهمة مقلّعة أو كيان عائلي منظم، متى روعي فيه أحكام المورث والوصية وحدود التصرف في مرض الموت وأحكام التسجيل والملكية. وشدد على أن الحلول الواقعية يجب أن تسير في مسارين متوازيين الأول مسار عائلي تعاقدى سابق للنزاع، والثاني مسار تشريعي وإجرائي يخفف كلفة النزاع عند وقوعه. ويرى البكر ضرورة إنشاء مسار سريع ومخصص لمنازعات قسمة العقارات الموروثة، لا سيما عندما تكون المستندات مكتملة والنزاع محصوراً في التقييم أو آلية البيع، كما اقترح اعتماد سجل إلكتروني لإدارة العقارات الموروثة يربط بين وزارة العدل والتسجيل العقاري والجهات البلدية، مع تمكين المحكمة من تعيين مدير قضائي للعقار بصورة أسرع عند وجود تعطيل أو سوء إدارة. ولفت إلى أنه من الإصلاحات المهمة أيضاً تنظيم بيع الحصص الشائعة بين الورثة بأقل شفافة تمنح حق الأولوية لباقي الشركاء وفق تقييم محايد، وتطوير قواعد المزاد بما يسمح بمزايدات إلكترونية أكثر عدالة وشفافية، مع تشجيع الوساطة العقارية والقانونية قبل رفع دعوى القسمة.

وأكد أن العقار الموروث في الكويت ينبغي